

نموذج التنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية للمملكة الورقة التأطيرية

تنفيذا للتوجيهات السامية الواردة في خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الموجه إلى الأمة يوم 6 نونبر 2012 بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، والمتعلقة بإعداد نموذج للتنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية، أحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لجنة خاصة مكونة من أعضاء المجلس يمثلون جميع فئاته.

وتقترح هذه اللجنة، القيام بتحليل النموذج الحالي للتنمية، واقتراح التحولات اللازمة إدخالها عليه من اجل بلوغ الاهداف المرسومة من طرف جلالة الملك. وسيتم تحديد سيناريوهات التنمية المنشودة وأهم المشاريع التي ستجسدها وطرق إجراء وتفعيل السيناريو الذي يوصي به المجلس.

ولأجل ذلك، فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح معالجة هذا الموضوع في اطار الجهوية المتقدمة، موجها اهتمامه لمجموع الاقاليم الجنوبية، مع إيلاء عناية خاصة للأقاليم المسترجعة. ومن شأن هذا أن يشكل أرضية لتعبئة الفاعلين حول مشروع النموذج المقترح، في أفق تطبيقه خلال مدة زمنية واقعية تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة، مع ترقب نتائج إيجابية ابتداء من المرحلة الأولى من انطلاقته.

إن هذه الورقة التأسيسية المعروضة على انظار جلالة الملك تقدم تحليلا اوليا، ومرجعية عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما تبرز التحولات الاساسية الضرورية و النتائج المتوخاة منها. و تحدد المنهجية التي ينبغي اعتمادها، والمقاربة وكيفية مشاركة السكان والمؤسسات المعنية.

وخلال إعداد هذه الورقة تم الاعتماد على تحليل اهم الدراسات التي أنجزت بهذا الشأن وعلى لقاءات مع رئاسة الحكومة وبعض الوزراء ، ومجموعة اولى من جلسات الانصات التي نظمت مع الفاعلين المؤسسيين للأقاليم الجنوبية. واخيرا تمت الاستفادة من نقاش واسع بين اعضاء اللجنة قبل تبني هذه الورقة.

إن التشخيص الحالي الأولي لواقع التنمية بالأقاليم الجنوبية يظهر أنه منذ سنة 1975 بدلت بلادنا مجهودا وطنيا مهما في مجال الاستثمار من طرف السلطات العمومية مكن الاقاليم المسترجعة من التوفر على تجهيزات وبنيات تحتية، ومن تحقيق الامن للسكان التي تقطن هذه المناطق، وتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية لفائدتها وتحسين رفايتها.

ورغم هذا المجهود، فإن النتائج تبدو متفاوتة والحصيلة تتميز بالمفارقة: بنيات تحتية وتجهيزات متقدمة مقارنة مع باقي أقاليم المملكة، مستويات ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية، وكذا مؤشرات اجتماعية تحتل مستوى عاليا مقارنة مع المعدلات الوطنية، لكن هناك مشاكل حقيقة تحول دون حدوث إقلاع اقتصادي وخلق ترواث محلية، ومشاكل قائمة في مجال البطالة، وخاصة بالنسبة للشباب الصحراوي، و توترات اجتماعية نتيجة صعوبة تحقيق التماسك الاجتماعي والاندماج، وهي وقائع مغدّاة بنوع من الشعور بالحيف من طرف بعض فئات من ساكنة المنطقة.

وإن الاطار الجيوسياسي وحكامه الاقاليم الجنوبية لم يشجعا على بروز ثقافة مشتركة لتنمية الجهة، ولا على إشراك قوي للفاعلين المعنيين او انسجام في السياسات العمومية المطبقة.

ويتضح من خلال التحليل والارهاصات الأولية، ضرورة القيام بإصلاح تدريجي، لكن عميق للتصورات والمقاربات الممكن اعتمادها في مجال تنمية الأقاليم الجنوبية. ويتمثل هذا في المزاوجة بين تجدر وترسخ هذه الأقاليم ضمن المرجعية الوطنية المتمحورة حول المبادئ الأساسية المحددة بموجب الدستور، وكذا الاهداف التي وضعها الميثاق الاجتماعي المعد من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع احترام هوية الجهة.

ويبقى الهدف تطوير اقتصاد محلي قوي وجذاب، من شأنه تحويل الأقاليم الجنوبية إلى أداة صلة مع افريقيا، وقطب جهوي للتعاون والازدهار والسلم ضمن مكون اقليمي لقطب شمال افريقيا الكبير.

وفي هذه المرحلة من التحليل، وفي انتظار تأكيد النتائج بهذا الشأن، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضرورة القيام بإعادة توجيه عميقة للنموذج التنموي الحالي. فهذا النموذج يبدو انه قد بلغ حدوده، إذ لم يعد قادرا على الاستجابة لطموح التنمية المرسومة من طرف جلالتم، و لا يتماشى مع تطلعات الساكنة المحلية. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح تركيز جزء من اشغاله للإجابة عن الأسئلة التي تعوق التنمية حاليا، وتلك التي تحرر الطاقات وتحفز على التعبئة، وذلك اعتمادا على خمسة محاور رئيسية:

1- المحور الاول يتعلق بخلق الشروط الضرورية لظهور وديمومة قطاع خاص منتج، وارساء قواعد اقتصاد اجتماعي و تضامني يعتمد على التقاليد والمهارات المحلية، وتسهيل إقبال الاستثمارات المباشرة الخارجية خاصة في مجال التنقيب و تمشين الموارد الطبيعية، وتطوير آثارها على التنمية وعلى شروط عيش الساكنة المحلية.

2- أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فإن المجلس يوصي بتشجيع الاختلاط بين مختلف الشرائح الاجتماعية ذات الاصول المتنوعة، الى جانب اقتراح اجراءات وتدابير ايجابية لفائدة الساكنة المحلية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع عودة السكان الصحراويين من مخيمات تندوف، بطرق تحفظ كرامتهم وتوفر شروط

انجاح ادماجهم، وذلك في إطار احترام قواعد العدالة الاجتماعية والانصاف، مع تامين الموروث الثقافي للجهة بصفته مكونا هيكليا من مكونات هويتها ورافعة لخلق الثروات.

3- وفيما يتعلق بالتنمية البشرية فان تحسين مؤشرات التربية، والتعليم، والتكوين، والصحة، وكذا سياسات مكافحة الفقر والتمهيش والاقتصاد والهشاشة، وخلق تنمية بشرية تضمن العيش الكريم، وتحفظ كرامة الساكنة المحلية توجد في قلب إعادة التوجيه العميقة المنشودة للنموذج التنموي الحالي .

4- كما سينكب المجلس، على دراسة السبل الكفيلة بوضع سياسة لتدبير المدينة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات اعداد التراب، والمحافظة على النظم الايكولوجية المهددة، خاصة حالة خليج الداخلة.

5- واخيرا، ففي مجال الحكامة سيهتم المجلس بموضوع انسجام السياسات العمومية الخاصة بالأقاليم الجنوبية، و باقتراح آليات لإقلاع مؤسسي وقيادة مشروع التنمية يقوم على أساس المشاركة الفعالة للسكان، وتعبئة القوى الحية للجهة، وتشجيع انتقال تدريجي يساعد على انجاح المشاريع ذات الأثر الكبير وتقوية الانخراط والثقة.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سيعمل على إنتاج تقرير نهائي قبل اواخر شهر أكتوبر 2013 الى جانب تقرير مرحلي اولي في اواخر شهر مارس 2013. وتتجلى اهم مراحل اشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فضلا عن إعداد الورقة التأسيسية، التشخيص المعمق لواقع التنمية بالاقليم الجنوبية وتحديد التحولات الكبرى الضرورية، وكذا اقتراح سيناريوهات للتنمية، تحديد المحاور الاساسية لبرامج العمل و سبل تفعيل النموذج التنموي وآليات حكامته.

ولجعل المقاربة التشاركية أكثر فعالية، إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح تنظيم مايفوق عن خمسين اجتماعا وأوراش عمل ميدانية ومنتديات مع الفاعلين والمؤسسات المعنية على الصعيد الوطني والجهوي، إضافة إلى استيقاء مساهمات المواطنين والخبراء عبر تنشيط الموقع الالكتروني للمجلس "المبادرة لكم".

وجدير بالذكر، أن نجاح كل مراحل هذا المسلسل يبقى رهينا بمدى تعبئة كافة مكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمساندة القوية للقطاعات الحكومية مركزيا ومحليا، وكذا انخراط مختلف الفعاليات والقوى الحية بالاقليم الجنوبية للمملكة.